القيد النفطي
العلاقة بين شركات النفط العالمية والانتاج النفطي الوطني

أ.د. هيثم كريم صيوان
كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين

شهد العالم تهاوي سعر نفط إلى ما دون (٥٠) دولار منذ عام ٢٠١٤ ، شكلت جولات التراخيص النفطية عبء على الموازنة العامة بسبب المستحقات المالية الكبيرة للشركات النفطية العالمية .

فالعراق تأثر وبشدة بتهاوي أسعار النفط ، بسبب عدم امتلاكه فوائض مالية وبالوقت ذاته لديه متطلبات تمويلية عاجلة أهمها مواجهة تنظيم (داعش) ، مما جعل التوسع في الإنتاج من خلال الشركات العالمية والاستجابة لشروطها خياراً وحيداً متاح للعراق.

Abstract

The world has witnessed the price of oil plummeting to below $ 50 since 2014, the oil licensing rounds have formed a burden on the public budget due to the large financial dues of international oil companies.

Iraq was severely affected by the plunge in oil prices, due to its lack of financial surpluses, and at the same time it had urgent financing requirements, the most important of which was confronting ISIS, which made expanding production through international companies and responding to their conditions the only option available to Iraq.

الكلمات المفتاحية: شركات النفط–الانتاج النفطي–جولات التراخيص

مقدمة

بعد عقود من الانعزال والخراب وتدني مستوى الإنتاج كان أمام الحكومة العراقية ثلاث خيارات لتطوير الصناعة النفطية :

١. اللجوء إلى الاستثمار الوطني من الموازنة العامة للدولة .

٢. الاقتراض الخارجي .

٣. استقدام شركات النفط العالمية

بالنسبة للخيار الأول يتطلب تخفيض الأنفاق الحكومي وهذا غير ممكن في الوقت الحاضر بسبب متطلبات الدولة الأمنية والاقتصادية ،اما الخيار الثاني فالعراق بلد مثقل بالديون وهناك رفض لادخاله بمديونية جديدة ،فضلاً عن ضعف ثقة المقرضين بالوضع السياسي والأمني في العراق خاصة وانه عجز عن سداد ديونه السابقة واعتبرها ديون (بغيضة).

لذا توجهت الحكومة نحو الخيار الثالث وهو استقدام الشركات النفطية الأجنبية بهدف زيادة الإنتاج النفطي العراقي وتعظيم العوائد ،لذا عام ٢٠٠٨ طرحت جولات التراخيص النفطية وبشفافية عالية و سعر النفط آنذاك كان بحدود (١٣٠) دولار للبرميل .

الا ان العالم شهد تهاوي سعر نفط إلى ما دون (٥٠) دولار منذ عام ٢٠١٤ ، شكلت جولات التراخيص النفطية عبء على الموازنة العامة بسبب المستحقات المالية الكبيرة للشركات النفطية العالمية .

فالعراق تأثر وبشدة بتهاوي أسعار النفط ، بسبب عدم امتلاكه فوائض مالية وبالوقت ذاته لديه متطلبات تمويلية عاجلة أهمها مواجهة تنظيم (داعش) ، مما جعل التوسع في الإنتاج من خلال الشركات العالمية والاستجابة لشروطها خياراً وحيداً متاح للعراق.

ونشير إلى أن المشكلة ليست في نوع العقود المبرمة مع الشركات النفطية فعقود الخدمة افضل من عقود المشاركة بالرغم من وجود الكثير من الملاحظات عليها لكن المشكلة تكمن بانخفاض أسعار النفط الذي جعل التوسع في الإنتاج النفطي ضمن جولات التراخيص يفقد جدواه في

تحقيق الأهداف التي من اجلها أبرمت تلك العقود ، والمشكلة ستتعمق طالما بقت أسعار النفط منخفضة والعقود دون تعديل، ونطرح التساؤلات التالية :

١. هل المنطق الاقتصادي يفترض التوسع بالإنتاج النفطي بسعر نفط منخفض ؟

٢. هل عقود الخدمة النفطية تحقق مصلحة الوطنية للعراق ؟ .

٣. هل بالإمكان تعديل العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية ذات المدد الطويلة الأجل أم أن العراق لابد له من الإيفاء بالتزاماته مع الشركات والتي ترتب عليها خسائر جسيمة في ظل تهاوي الأسعار ؟

ومن ذلك سنحاول البرهنة على الفرض القائل " استمرار تهاوي سعر النفط مع بقاء عقود الخدمة النفطية مع الشركات بدون تعديل سيجعل استمرار التوسع بالإنتاج النفطي يتم على حساب الاحتياطي النفطي العراقي في مقابل الترح المالي للشركات النفطية الأجنبية وتعظيم مديونية العراق لتلك الشركات من جانب أخر" .

أولا / تهاوي أسعار النفط عام ٢٠١٤ : رؤية في الأسباب

شهد العالم تهاوي سريع ومفاجئ بأسعار النفط منذ صيف عام ٢٠١٤ ،فقد وصل سعر خام برنت(٤٥،٩٣) للبرميل في حين أسواق نايمكس وصل إلى (٤٢،٩٥) دولار حتى شهر تشرين الأول ٢٠١٥ (مخطط ١) ، وهناك رؤيتين تفسر انخفاض سعر النفط :

١. الرؤية الاقتصادية والتي تفسر انخفاض سعر النفط يعود إلى :

أ. انخفاض الطلب العالمي على النفط: والذي لم يتجاوز (٩٢ م/ب/ي) خلال عامي ٢٠١٤/ ٢٠١٥ وحسب تقديرات أوبك لن يتجاوز(٩٤ م/ب/ي) لنهاية عام ٢٠١٦ [1]. وذلك لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي الذي هبط من (٥ %) عام

[1]OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p42

(٢٠٠٤)، إلى (٢,٥ %)للعامي(٢٠١٢ ـــــ٢٠١٣) [٢] . وتعـــافى بنســـبة بسيطة (٣,٤ %) عام ٢٠١٤ وبلغ (٣،١%) نهاية عام(٢٠١٥) [٣].

جدول (١)النمو الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٥

النمو العالمي %	أمريكا	أوربا	اليابان	الصين	الهند	روسيا	البرازيل
٣،١	٢،٥	١،٥	٠،٦	٦،٨	٧،٣	−٣،٢	− ٢،٧

- OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

ب. تخمة بالمعروض النفطي بسبب التوسع في أنتاج النفط الصخري خاصـــة بالولايـــات المتحدة الأمريكية وكندا فقد وصل العرض العـــالمي إلى (٩٧ م/ب/ي) في تشـــرين الأول(٢٠١٥) [٤] .

مخطط (١) تطور أسعار النفط للفترة ٢٠٠٠ـــــ ٢٠١٥

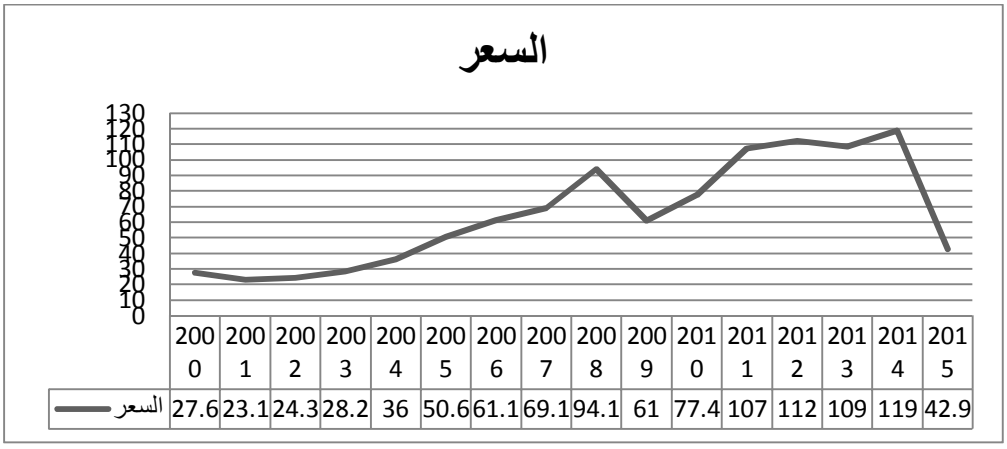

- أعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأقطار المصدرة للنفط ، التقرير الإحصائي السنوي ،الكويت، ٢٠١٢ .
- OPEC, Monthly Oil Market Report 2016, 10 December 2015,p1

[٢] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٣ تحولات وتوترات ، صندوق النقد الدولي ، أكتوبر ٢٠١٣ ، ص١.

[٣] نشرة صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي : تعاف عالمي غير متوازن،وتيارات أساسية معقدة، نشرة صندوق النقـــد ، ابريل ٢٠١٥ ،ص٥.

[4] International Energy Agency,Oil Market Report 2015 ,p.5

٢. رؤية الاقتصاد السياسي ،فعند التمعن في بيئة الاقتصاد العالمي ما بين عـــامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، نجدها أسوء مما هي عليه في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، إلاأن سعر الـــنفط كان أكثر من (١٠٠) دولار للبرميل ، أذن هناك وجه سياسي لتهاوي سعر الـــنفط ويتمثل بوجود تواطؤأمريكي سعودي لخفض أسعار النفط ونستدل على ذلك بقـــول وزير النفط السعودي "لن نخفض الإنتاج حـــتى وان وصـــل الســـعر إلى ٢٠ دولار للبرميل"[٥].

وهدفهما لتضييق الخناق على كل من روسيا وإيران، فهناك تخوف من النفوذ الإيراني المتصاعد بالمنطقة العربية سواء في سوريا ولبنان واليمن والبحرين والعراق ، وتهاوي سعر النفط يضـــر باقتصاد إيران.

ومن جانب أخر السعر المرتفع للنفط خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ ، أسهم بنمو الاقتصاد الروسي بنسبة ٤% بعد أن كان (-٨%)عام ٢٠٠٩ ، والروس كانوا متفائلون بموازنتـــهم لعام ٢٠١٥ ، وقدرت نسبة العجز بين(١-٢%) فقط من النتاج المحلي الإجمالي [٦].

لذا أمريكا أدركتأن العقوبات الاقتصادية (التي فرضت على اثر احدث أوكرانيا وضم روســـيا جزيرة القرم إليها عام ٢٠١٤)، إلى جانب سعر النفط المنخفض يشكل عامل ضـــغط علـــى بوتين لتغيير سلوكه المتشدد ،وقال بوتين " الانخفاض في أسعار النفط هو لعبة أمريكية خليجية من اجل ضرب اقتصاد روسيا ".[٧] وهذا يتفق مع اعتراف الرئيس الأمريكي باراك اوبامـــا في حديث لإذاعة(ان بي آر) " أن انخفاض أسعار النفط بنسبة تزيد عن خمســـين في المئـــة قـــرار سياسي جاء لفرض ضغوط على الاقتصاد الروسي وأضعافه، وليس لـــه أي علاقـــة بمواجهـــة

---

[٥] نقلا عن وزير النفط السعودي علي النعيمي ينظر الموقع :
http://www.bbc.com/arabic/business/2014/12/141223_opec_oil

[6] Andrew Barnes ,The Political Economy of Oil in Russia"REALLY EXISTING CAPITALISM?"
PONARS Eurasia Policy Memo No. 168 ,September 2011, p2.

[٧] د. طارق الشيخ ، السعودية قد تفوز بحرب الاسعار الا انه انتصار مؤلم ، على الموقع http://www.raya.com

تصاعد الإنتاج من النفط الصخري، وان قسما من تحليلنا كان يقوم على أن الشيء الوحيد الذي يبقى اقتصادهم (الروس) هو سعر النفط وان فرض عقوبات سيجعل الاقتصاد الروسي هشا وغير قادر على مواجهة الصعوبات الضخمة التي ستنتج عن تقلب أسعار النفط" [٨].

ثانياً / ماهية جولات التراخيص النفطية

تطورت عقود الاستثمار النفطي بمرور الوقت من علاقات استغلالية (عقود الامتياز النفطي) إلى علاقات تشاركية (عقود المشاركة وعقود الخدمة) ومن جانب أخر تعاظم المنافسة بين الشركات النفطية العالمية جعلها تقبل بشروط قاسية فرضتها الدول المنتجة للنفط[٩].

وكل دولة تختار نوع العقد الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والسياسية ويتفق مع قوانينها ودساتيرها ، وتعد جميعها عقود قانونية تخضع للقانون الدولي [□].

لذا ارتأت وزارة النفط العراقية عام ٢٠٠٨ اختيار (عقود الخدمة) التي تعد مرحلة متطورة من طرق التعاقد في السوق النفطية العالميةالتي كان أول ظهور لها بالمكسيك عام ١٩٥٠ ، والأرجنتين عام ١٩٥٨ ، وسبق للعراق ابرمهلعقود الخدمة مع شركة بتروبراس البرازيلية في أب ١٩٧٢، وعقد أخر مع شركة (ايراب) الفرنسية عام ١٩٦٨ ، وجاء في ديباجة الاتفاقية إلى " رغبة الشركة الوطنية التعاون مع مقاول

---

[٨] صحيفة الرأي اليوم في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ ، على الموقع :http://www.raialyoum.com/?p=198449

[٩] للمزيد حول عقود الاستثمار النفطي ينظر د.محمد يونس الصايغ ، انماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي ،مجلة الرافدين للحقوق ، الرافدين الجامعة ،العدد (٤٦) لسنة ٢٠١٠، ص٢٣٨.

[□] على سبيل المثال، المادة ١١١ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، تنص على أن "النفط والغاز ملك للشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات ". وبالمثل المادة ٨١ من الدستور الايراني تنص على أن "يمنع منعاً باتاً منح الأجانب حق تأسيس شركات أو مؤسسات تتعامل بالتجارة والصناعة والزراعة والخدمات واستخراج المعادن وكذلك المادة ٨٢ "يحظر توظيف خبراء أجانب إلا في حالات الضرورة وبموافقة مجلس الشورى الإسلامي. وهذا الحظر يعني استبعاد عقود الامتياز او عقود تقاسم الإنتاج إلى الشركات الأجنبية . ينظر : دستور الجمهورية الإيرانية لعام ١٩٧٩ (المعدل ١٩٨٩) .

كفء يملك التمويل اللازم لتنفيذ العمليات النفطية والكفاءة الفنية والمهارة الإدارية اللازمة لنجاح إنتاج وتصدير النفط العراقي في مناطق محددة " [١٠].

وجولات التراخيص النفطية تعد إعطاء رخص للشركات النفطية الأجنبية للعمل في العراق ، ويعرف عقد الخدمة بأنه " عقد تتعهد الدولة المنتجة أو الشركة الوطنية بمقتضاه إلى شركة أجنبية بمهمة تنفيذ العمليات النفطية لحسابها في منطقة معينة ولقاء مقابل معين " [١١].

وتمنح تلك العقود بعد أجراء مناقصات بمشاركة شركات دولية وتتنافس الشركات على أعطاء أفضل العروض " [١٢].

ثالثاً / مبررات جولات التراخيص النفطية :

طرحت جولات التراخيص النفطية من قبل وزارة النفط عام ٢٠٠٨ (جدول ١) بسبب محدودية الشركات النفطية العراقية على زيادة الإنتاج النفطي بالشكل الأمثل، فنجد انخفاض في الطاقة الإنتاجية بالرغم من وجود خزين نفطي كبير فالاحتياطي النفطي المؤكد قدر بـــ(١٣٤) مليار برميل□ أي ما يمثل (١٠%) من الاحتياطي العالمي مقابل أنتاج بلغ (٣،٦)مليون برميل يوميا لشهر أيلول عام ٢٠١٥ ، فعدد الآبار المحفورة بلغت (١٥٠٠)بئر في حين التقديرات تشير إلى إمكانية حفر ما يقارب (١٠٠) إلف بئر لذا عدد الآبار مقارنة مع المساحة النفطية تعد قليلة جدا، فهناك كم هائل من الحقول النفطية المكتشفة (٧١)حقلاً ، لم

---

[١٠] د.فهد محمد العفاسي ، عقود الثروات الطبيعية في ظل اتفاقيات المشاركة الاجنبية ،ط١، الكويت ،٢٠٠٧،ص١٦٧.

[١١] المصدر السابق ،ص١١٢.

[١٢] شاكر عبد موسى ، عقود الخدمة الفنية لجولات التراخيص النفطية ، على الموقع :

http://www.kitabat.com/ar/page/27/10/2013/18443.html

□ يتركز الاحتياطي في المنطقة الجنوبية بواقع (١٠٧) مليار برميل والمنطقة الوسطى بواقع (١٢)مليار برميل في حين المنطقة الشمالية بواقع (٢٤)مليار دولار ، ويكون المجموع (١٣٤) مليار برميل ما عدا كردستان . للمزيد ينظر ، د.علي مرزا ، العراق الواقع والأفاق الاقتصادية ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين في بيروت ، ٣٠ آذار ــ ١ نيسان ٢٠١٣ ،ص٤١.

يستغل منها سوى(٢٧) حقلاً من بينها عشرة عملاقة وأعمال الحفر بقت مقتصرة على الحفر العمودي والمائل ولم يستخدم الحفر الأفقي[١٣] .

لذا بقت إنتاجية البئر منخفضة بالرغم من وجود خزين كبير فيه لذا نقول أن الطاقة الإنتاجية معطلة لذا جاءت العقود النفطية مع الشركات الأجنبية لسببين :

١. الحاجة للتمويلفمن خلال النظر إلى جدول (١) نجد (٢٢٠) مشروع معلق بسبب نقص التمويل .

٢. الحاجة للتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها شركات النفط الأجنبية .

جدول (١) عدد المشاريع المعطلة وتكلفتها الإجمالية (مليون دولار)

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة	% من الإجمالي
شركة نفط الشمال	٤٨	٣٢٠،٣	٢٨
شركة نفط الجنوب	٥٧	٣٣١،٩	٢٩
شركة غاز الشمال	٧	٣١،٩	٢،٨
شركة غاز الجنوب	٩	٢٣،٨	٢،١
مصافي التكرير	٢٩	٤٢،٩	٣،٨
قطاع التسويق	٢٩	١٤٨،٩	١٣
شركة المشاريع النفطية	٤	٤٣،٥	٣،٨
شركة الحفر العراقية	٢٦	١٣٢	١١،٥
شركة الاستكشافات	١١	٦٨،٥	٦
الاجمالي	٢٢٠	١١٤٣.٧	%١٠٠

- **محمد علي زيني ، قطاع النفط في العراق :سيناريوهات مستقبلية ،ضمن كتاب " قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي الإمكانيات والقيود ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ابو طبي، ط١، ٢٠٠٧، ص١٣٩**

[١٣] **منذر ظاهر نصيف ،حقول النفط في العراق ،**

http://sciences.uodiyala.edu.iq/PageViewer.aspx?id=226

رابعاً/ أسباب اختيار وزارة النفط (عقود الخدمة) ضمن جولات التراخيص :

وزارة النفط العراقية وجدت نفسها موفقة في اختيار عقود الخدمة النفطية بسبب :

١. عقود الخدمة ضامنة للسيادة الوطنية على النفط وبما يتوافق و المادة (١١١) من الدستور (ملكية النفط للشعب العراقي)، فالشركة الأجنبية تعمل كمقاول للشركة الوطنية مقابل اجر محدد .
٢. توفر الشركة الأجنبية التمويل للبحث والتنقيب فعند اكتشاف النفط بكميات تجارية تعد ما أنفقته قرض بذمة الشركة الوطنية بدون فوائد تلتزم برده من الإنتاج ، والشركة تتحمل تكاليف فشلها في اكتشاف النفط دون مطالبتها بالتعويضات لذا تسمى أيضا بعقود خدمة الخطورة (Risk Service Contract)[١٤].
٣. الإنتاج مملوكا بالكامل للدولة وليس هناك أي نسبة للشركة الأجنبية وهو ما يميزها عن عقود المشاركة بالإنتاج .
٤. تتيح عقود الخدمة التعرف على التكنولوجية النفطية المستخدمة وتدريب الكوادر العراقية لان الإدارة وعمليات التشغيل مشتركة بين الشريك الأجنبي والشريك الوطني[١٥].
٥. تسترد التكاليف على شكل دفعات ولمدة ٥ سنوات وبدون فوائد .
٦. تحصل الشركة الأجنبية مكافأة عن كل برميل أضافي منتج أكثر من خط الشروع .

---

[١٤] امجد صباح عبد العال ، عقود بديلة لاتفاقيات مشاركة الإنتاج لتطوير القطاع النفطي العراقي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (٢١) ، المجلد الخامس ، ٢٠٠٨،ص١٩ .

[١٥] منظمة الشفافية الدولية ، جولات التراخيص البترولية (الواقع والتحديات)، تقرير الشفافية السادس ، ٢٠١٤،ص٢٢.

جدول (٢) جولات التراخيص النفطية

الحقل	غرب القرنة ١	ميسان (بزركان /الفكة /ابو كراب)	مجنون
جولة التراخيص	الاولى ٢٠٠٩	الاولى ٢٠٠٩	الثانية ٢٠٠٩
تاريخ توقيع العقد	٢٠١٠/١/٢٥	٢٠١٠/٥/١٧	٢٠١٠/١/١٧
الشركة الأجنبية وحصتها	ExxonMobil 32,7%& Shell19,6% &petrochina32,7% &pertamina10%	CNOOI 63,75%&TPAO 11,25%	Shell 45%&Petonascari gali 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية ٥%	شركة الحفر العراقية ٢٥%	شركة ميسان النفطية ٢٥%
فترة العقد	٢٥سنة	٢٠ سنة	٢٠ سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	٢٤٤،٠٠٠	٨٨،٠٠٠	١٧٥،٠٠٠
انتاج عام ٢٠١١ م/ب ي	٢٥٧،٣٢٩	–	–
انتاج عام ٢٠١٢م/ب ي	٤٥٩،٢١٩	٩٩،٤٧٣	–
انتاج عام ٢٠١٣ م/ب ي	–	١٠٨،٨٦٢	–
انتاج الذروة م /ب ي	١،٦٠٠،٠٠٠	٤٥٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠
الحقل	الأحدب	الرميلة	الزبير
جولة التراخيص	الاولى ٢٠٠٩	الاولى ٢٠٠٩	الاولى ٢٠٠٩
تاريخ توقيع العقد	٢٠٠٨/١١/١٠	٣ ٢٠٠٩/١١/٣	٢٠١٠/١/٢٢
الشركة الأجنبية وحصتها	ALWaha Petroleum Co.Ltd 75%	BP 38%&PetroChina 37%	ENI 41,56%&Occident al 29,69% &Kogas 23,75%
الشريك الوطني وحصته	شركة سومو ٢٥%	شركة سومو ٢٥%	شركة ميسان ٥%
فترة العقد	٢٠ سنة	٢٠ ٢٠ سنة	٢٥ سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	٢٥،٠٠٠	١،٠٦٦،٠٠٠	١٨٢،٧٧٨
انتاج عام ٢٠١١ م/ب ي	٤٢،٢٣٥	١،١٩١،٣١٩	٢٤٨،٠٠٠

انتاج عام ٢٠١٢م/ب ي	١١٦،٤٧٠	١،٣٤٥،٥٥٧	٢٦٠،٠٠٠
انتاج عام ٢٠١٣ م/ب ي	١٢٧،٠٦٦	١،٣٠٦،١٢٢	٣٠٥،٧١٧
انتاج الذروة م/ب ي	١٤٠،٠٠٠	٢،١٠٠،٠٠٠	٨٥٠،٠٠٠
الحقل	غرب القرنة٢	الغراف	الحلفاية
جولة التراخيص	الثانية /٢٠٠٩	الثانية /٢٠٠٩	الثانية /٢٠٠٩
تاريخ توقيع العقد	٢٠١٠/١/٣١	٢٠١٠/١/١٨	٢٠١٠/١/١٧
الشركة الأجنبية وحصتها	Loukoil 75%	Petonascarigali 45% &japex 30%	Petrochina 37,5%&Petonas 18,75% &TOTAL 18,75
الشريك الوطني وحصته	شركة نفط الشمال ٢٥%	شركة نفط الشمال ٢٥%	شركة نفط الجنوب ٢٥%
فترة العقد	٢٥ سنة	٢٠ سنة	٢٠ سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	١٢٠،٠٠٠	٣٥،٠٠٠	٧٠،٠٠٠
انتاج عام ٢٠١٢ م/ب ي	–	–	–
انتاج عام ٢٠١٣م/ب ي	–	–	١٠١،٨٧٢
انتاج الذروة م /ب ي	١،٢٠٠،٠٠٠	٢٣٠،٠٠٠	٥٣٥،٠٠٠
الحقل	بدرة	النجمة والقيارة	السيبة
جولة التراخيص	الثانية ٢٠٠٩	الثانية ٢٠٠٩	الثالثة ٢٠١٠
تاريخ توقيع العقد	٢٠١٠/١/٢٨	٢٠١٠/١/٢٦	٢٠١١/٦/٥
الشركة الأجنبية وحصتها	Gazprom 30%&Petronas15% &TPAO 7,5% &Kogas22,5%	Sonangol 75%	Kuwait Energy 45%&TPAO 30%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات النفطية ٢٥%	شركة الحفر و نفط الجنوب ٢٥%	شركة ميسان ٢٥%
فترة العقد	٢٠ سنة	٢٠سنة	٢٠سنة
سقف الإنتاج الأولي م/ب ي	١٥،٠٠٠	٢٠،٠٠٠ للنجمة و ٣٠،٠٠٠ للقيارة	٢٥،٠٠٠
انتاج الذروة م /ب ي	١٧٠،٠٠٠	١١٠،٠٠٠ للنجمة و	١٠٠،٠٠٠

	١٢٠،٠٠٠ قيارة		
الحقل	المنصورية	عكاز	بلوك ٨ (اكتشاف)
جولة التراخيص	الثالثة ٢٠١٠	الثالثة ٢٠١٠	الرابعة ٢٠١٢
تاريخ توقيع العقد	٢٠١١/٦/٥	٢٠١١/١٠/١٣	٢٠١٢/١١/٥
الشركة الأجنبية وحصتها	TPAO 37,5 &Kuwait Energy 22,5% &Kogas 75%	Kogas 75%	Pakistan Petroleum 100%
الشريك الوطني وحصته	شركة الاستكشافات العراقية ٢٥%	شركة نفط الشمال ٢٥%	–
فترة العقد	٢٠سنة	٢٠سنة	٣٠سنة للحقل النفطي و٤٠ سنة لحقول الغاز
سقف الإنتاج الأولي م/ م٣	٨٠	١٠٠	–
أنتاج الذروة م /م ٣	٣٢٠	٤٠٠	–
الحقل	بلوك ٩	بلوك ١٠	بلوك ١٢
الجولة	الرابعة ٢٠١٢	الرابعة ٢٠١٢	الربعة ٢٠١٢
الشركة الأجنبية	Kuwait Energy 70% &Dragon oil Holdings Limited 30%	Lukoil Overseas Iraq Exploration B.V 70% &Inpex Corporation 30%	JSOC BASHNEFT 70% & Premier Oil PLC 30%
الشركة الوطنية	–	–	–
تاريخ توقيع العقد	٢٠١٣/١/٢٧	٢٠١٢/١١/٧	٢٠١٢/١١/٨
مدة العقد	٣٠سنة للنفط ٤٠سنة للغاز	٣٠سنة للنفط ٤٠سنة للغاز	٣٠سنة للنفط ٤٠سنة للغاز

- Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI),Iraq oil revenues 2012 oil export ,local consumption and field development ,December 2014 ,p 38.

٧. تخضع أرباح الشركات إلى الضرائب والرسوم بموجب القوانين الضريبية النافذة .

٨. التزام الشركة الأجنبية بتجميع الغاز المصاحب للنفط ومعالجته .

٩. تحدد الدولة حد أدنى من التكاليف والتي يجب على الشريك الأجنبي أنفاقها .

١٠. حصول الحكومة على هبة العقد وهي غير قابلة للاسترجاع .

١١. إشراك المقاولين العراقيين من القطاع العام أو الخاص في توفير الأمن أو المستلزمات الغذائية .

خامساً/ المضامين الايجابية لعقود الخدمة مع الشركات النفطية الأجنبية:

عقود الخدمة طرحت بشفافية عالية وتمكنت من تحقيق جملة من الايجابيات نجملها بالاتي[١٦] :

١. زاد الإنتاج من ٢،٣ م/ ب/ي عام ٢٠٠٩ الى ٣،٨ م/ب/ي عام ٢٠١٥ ، وكذلك زيادة بالإنتاج الأساس إذ وصل إلى (١١٢٨)مليون برميل خلال عام ٢٠١٥ ،في حين بدون الشركات الأجنبية كان بالكاد يصل إلى (٣٨٥) مليون للعام نفسه ..

٢. تحققت زيادة بالإيرادات النفطية خلال الأعوام (٢٠٠٩ الى ٢٠١٤) بلغت (٣٣٨) مليار دولار مقارنة بـــ(١٩٠)مليار دولار في حالة البقاء على الإنتاج الأساس إي إن الشركات أسهمت بزيادة الإيرادات قدرها (١٤٨)مليار دولار .

٣. تم توظيف ما يقارب من ٣٦ مليار دولار من خلال الشركات الأجنبية في القطاع النفطي العراقي .

٤. تم حفر (٤٥٢) بئر إضافة إلى (٤٦) بئر قيد الحفر اي ما مجموع (٤٩٨) بئر نفطي منها (٢٥٧)بئر عمودي و(١٠٨) بئر قطري و(١٣٣) بئر أفقي .

٥. أجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الإبعاد لحقل الرميلة والحلفاية وبدرة والمنصورية ومجنون وميسان والزبير وغرب القرنة والأحدب .

---

[16] نقلا عن : د. حسين الشهرستاني ، ترأس الندوة أقامتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان (مرتكزات الاقتصاد العراقي وتحدياته) ، على قاعة كلية التربية الرياضية / جامعة بغداد ،الأربعاء ١٦/ ١٢/ ٢٠١٥ . وكذلك : Iraqi Extractive Industries Transparency Initiative (IEITI),Iraq oil revenues 2012 oil export ,local consumption and field development ,December 2014 ,pp 36-37.

٦. تم ازالة (٣٩،٠٠٠) لغم ارضي لمساحة (٤٩١،٣) كم من حقل الرميلة وغرب القرنة وميسان وبدرة ومجنون .

٧. تم تنفيذ ما يقارب (٢٣٧) دورة تدريبية مع (٢٦٠٧) من الموظفين العراقيين داخل وخارج العراق ضمن منحة تدريب ونقل التكنولوجيا حتى عام ٢٠١٣ ، فقد انفقت شركة الواحة (٤٨٢،٢٦٩) الف دولار في حين شركة (petrochina) انفقت (١،٩٩٤،٠٠٠)مليون دولار ، اما شركة (petronas) انفقت (١٢،١٨٣،٠٠٠) مليون دولار في حين شركة BP انفقت ٣٠ مليون دولار وشركة ENI / وشركة Occidental و Kogaانفقت (١٤) مليون دولار .

٨. تم اشراك شركات الخدمات النفطية العراقية في تنفيذ بعض المهام (مسوحات زلزالية بواسطة شركات التنقيب وحفر ابار من قبل شركة الحفر العراقية وانشاء خطوط انابيب من خلال الشركة العراقية للمشاريع النفطية) وكل ذلك اكسبها الخبرة والمعرفة التقنية .

سادساً : المضامين السلبية لعقود الخدمة :

مما تقدم نؤكد أن المشكلة لا تكمن بنوع العقد المبرم وإنما في آلية كتابة بعض فقرات العقود، ونحدد بعض الملاحظات المهمة التي تفرض ضرورة إعادة التفاوض بشأنها :

١. الشركات النفطية الأجنبية بالأرباح المضمونة

طالما مثل النفط العراقي عامل جذب للشركات النفطية الأجنبية بسبب :

أ- انخفاض كلفة انتاجه(١،٥ إلى ٢) دولار للبرميل الواحد[1] .

[1] كلفة انتاج النفط في بحر الشمال التي تبلغ ١٣ دولار وفي أمريكا تبلغ ٢٥ دولار للبرميل في حين تكلفة الإنتاج الصخري تتراوح بين ٦٠ ـــ ٨٠ دولار للمزيد ينظر: د.يحيى حمود حسن ، معطيات السياسة النفطية في العراق ، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ، ط١، ٢٠١٥،ص١٠١.

ب- الاحتياطي الكبير بحدود(٢٧٥) مليار برميل ،ويمثل (٢١ %) من الاحتياطي العالمي ، وبافتراض معدل أنتاج (٣،١٤) مليون برميل يوميا سيكون بمقدور العراق المحافظة على نفطه لغاية ١٤٨ سنة قادمة [١٧].

ت- ارتفاع إنتاجية أباره النفطية ، فالنفط يتدفق فوق الأرض بسهولة تامة.

لذا الشركات تتحمل نفقات البحث والاستكشاف وتتحمل الخسائر وحدها في حالة عدم وجود نفط بشكل تجاري تعد مقولة غير مقبولة عملياً ، والشركات تدرك العراق عائم على النفط ،وعليه المخاطرة تتحقق في حالة البحث والتنقيب بأعماق البحار أو مناطق النفط الصخري لذا تضمين العقود بنود عن المخاطرة تتحملها الشركات لا يعد مبرر كافي لاستئثارها بالأرباح الكبيرة والمضمونة على المدى الطويل مقابل انخفاض كلف الإنتاج .

٢. جولات التراخيص النفطية : عقود تنفيذ أعمال وليست استثمارات أجنبية

الاستثمار الأجنبي هو دخول رأس مال إلى البلد المضيف وبقاءه من اجل مضاعفته أو هو إقامة أصول إنتاجية جديدة في البلد المضيف تسهم في إضافة طاقات جديدة للعلمية الإنتاجية وتكون استثمارات طويلة الأجل تخدم عملية النهوض الاقتصادي للبلد المضيف ، لذا عقود الخدمة لا تعد استثمارات أجنبية بقدر ما هي عقود تنفيذ (مقاولة) فالشركات تنفذ أعمال وتريد مستحقاتها سنويا من الحكومة العراقية فهو بمثابة دين مؤجل وبهذا المفهوم هي بعيدة كل البعد عن مفهوم الاستثمار الأجنبي الذي نحن بحاجة إليه .

وكان الأجدر بوزارة النفط التوجه لإبرام عقود اكتشاف حقول جديدة تضيف طاقات إنتاجية نفطية جديدة حصراً لا أن تسلم الحقول المكتشفة والمنتجة فعلا إلى الشركات الأجنبية والتي تمثل نسبة (٥٩%) من إجمالي الاحتياطي النفطي (شكل ٢) [١٨].

---

[١٧] د. عبد علي كاظم المعموري و مالك دحام ، النفط والاحتلال في العراق ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ،ط١ ، تشرين ثاني ٢٠١١ ،ص٢٥٣ .

[١٨] د. يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ، ص٩٥.

شكل (٢) تصنيف الاحتياطي النفطي العراقي

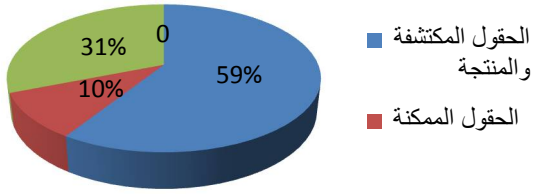

المصدر : د. يحيى حمود حسن ، معطيات السياسة النفطية في العراق ، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات ، ط١، ٢٠١٥،ص٩٥

٣. تثبيت ربح الشركات يضر بمصلحة العراق في ظل تهاوي الاسعار :

ربط ربح الشركات بزيادة الإنتاج في ظل هبوط السعر يضر بمصلحة العراق ، فالشركات الأجنبية تحصل على ربح مقداره دولارين عن كل برميل تنتجه وكل ما تنفقه تأخذه من الحكومة العراقية فأين المخاطرة التي تتحملها الشركات النفطية الأجنبية ، (فالشركات تحصل على عائد الخدمة (Remuneration Fees) الذي يعد مكافئة للشركات على تمويل النفقات النفطية القابلة للاسترداد بدون فائدة فهي بمثابة القيمة الزمنية للمدة التي تمكثها تلك الأموال قبل أن تسترد)[١٩] .

فالشركات غير معنية باستتراف الثروة النفطية فهدفها الربح لذا من مصلحتها إنتاج اكبر كمية ممكنة من الحقل النفطي وبأسرع وقت ممكن وبالتالي فان الشركات ستستثمر بأرباحها (لقصر مدة استرداد تكاليفها) في حين العراق سوف يخسر أباره النفطية،كذلك وزارة النفط لم تكن ملزمة لتحديد سقف الإنتاج الحالي كأساس للشروع في احتساب مكافأة الشركات الأجنبية لان الإنتاج أصلا منخفض بسبب تقادم وسائل الإنتاج العراقي [٢٠] .

[١٩] نقلا عن احمد ابريهي العلي ، الجوانب المالية في عقود الخدمة الفنية وادارة العمليات ،بغداد ،نيسان ٢٠١١ ، ص١٦ على الموقع www.iier.org/.../1365904640_010411OilServicesDr.AhmedIbraihi4B.pdf

[20]Dr. Ali Merza ,The first round of licensing in Iraq: economic evaluation, Middle East Economic Survey, Vol LII No 34, 24 August 2009.p1.

٣. الشركات النفطية العالمية : شركات سمسرة وليس شركات خدمية

أن جولات التراخيص النفطية قد فازت بها شركات عالمية كبرى مثل شركة برتش بتروليوم وشل واكسون موبيل وغيرها فهي كيانات اقتصادية لديها إمكانيات استثمارية كبيرة فهي شركات استثمار عالمية لا تصمم ولا تنفذ الأعمال وإنما هناك شركات أخرى تتولى تلك المهام ، وعليه أصبحت تلك الشركات كوسيط يأخذ عمولته من الحكومة العراقية ، لذا كان على المعنيين بجولات التراخيص أن يذهبوا إلى الشركات الخدمية مباشرة للحصول على خدماتها الاستشارية آو القيام بإعمال فنية للكادر النفطي الوطني لقاء أجور معينة تدفع على شكل نقد او نفط خام من الحقول التي تم تطويرها ، أفضل من توقيع عقود مع شركات عالمية ذات نفوذ قوي عالميا ولمدد زمنية طويلة .

٤. لم تتضمن العقود فقرات تلزم الشركة الأجنبية بفصل النفط :

عملية فصل النفط تتطلب تكاليف إضافية فالنفط الخام يتطلب معالجات عدة وإضافات كيميائية كي يتم تصفيته وفصله إلا أن العقود التي أبرمتها وزارة النفط لم تتضمن أي فقرات تؤكد على عملية فصل النفط ، إذ قامت الشركات بزيادة كميات الإنتاج وهذا ما تم الاتفاق عليه فقط، لذا ذهبت الشركات الى خلط النفط المستخرج لذا شركة سومو العراقية واجهت صعوبات كبيرة في تسويقه باعتباره نفط ثقيل مما اثر على سعر بيعه ، فسعر النفط يقل سعره إذا كانت كثافته[□] تقل آو تزيد عن المعدل وهو ٣٤% بواقع (٤٠) سنت ونجد أن النسبة لبعض النفوط وصلت إلى ٢٧ % وهذا اثر كثيرا على سعر البيع بل أن بعض الشركات التي تعاقدت معها شركة سومو قد رفضت استلام النفط باعتباره ليس ضمن

□ درجة الكثافة **API** وهي مختصر لمعهد البترول الأمريكي (**American petroleum statute**) فالنفط العراقي الخفيف هو الذي تكون درجة كثافته ٣٤% يقل آو يزيد بمعدل بسيط ومقبول وتؤثر التغيرات في المحتوى الكبريتي وكثافة الخام على قيمة النفط وقد تسبب مشكلات للمصافي المجهزة لمعالجة خامات بكثافة معينة ومستوى معين من الكبريت لذا آذ قل المعدل عن ٣٠% فهذا يعني انه نفط ثقيل ولزج لذا يقل سعره.

المواصفة المطلوبة مما اضطر إلى بيعه بأسعار رخيصة جدا قياسا بسعر الإشارة[□] لذا نجد سعر النفط العراقي قد بيع بأقل من ٢٧ دولار للبرميل[٢١].

٥. الشركات الأجنبية و الكمبرادورية العراقية :

هناك رأي ذهب باتجاه توجيه الاتهام بالفساد للقائمين على أدارة الملف النفطي العراقي وبأنهم كانوا يتطلعون إلى العمولات كبيرة التي تقدمها تلك الشركات العالمية لتوقع تلك العقود فهناك طرفين هما :

أ. طرف كومبرادوري محلي يتمثل بالقائمين على أدارة الملف النفطي العراقي

ب. طرف الشركات النفطية الأجنبية (الاول غارشية الرأسمالية)

والطرفين يقومان باستغلال ثروة الشعب النفطية .

ونستدل على ذلك من خلال أمرين : الأول عدم امتلاك العراق لخزانات كبيرة كافية لاستيعاب الكمية المتفق عليها مع الشركات النفطية العالمية وهي (١٢ مليون برميل يومياً) لتطلب بعد ذلك وزارة النفط تخفيض الكمية المنتجة من قبل تلك الشركات ، بل أن الشركات أخذت تطالب وزارة النفط بتسلم كميات النفط المنتج وفرضت غرامات بسبب ذلك وقال وزير النفط (عادل عبد المهدي) ان " العراق دفع (١٤) مليار دولار خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤) كتعويضات للشركات بموجب المادة ١٢ من عقود الخدمة" [٢٢]، فهل الفريق المفاوض لم يكن لديه علم بعدم وجود طاقة خزنية متاحة للعراق ؟

□سعر الإشارة هو السعر المعتمد في منطقة رئيسة كخام برنت او تكساس او دبي ومن ثم يشتق السعر النهائي بناءا عليه ، وعادلة التسعير هي **PI=P+(-AP)+(-BP)+(-C)** (حيث **PI** سعر النفط العراقي (وهو سعر نفط الإشارة)يطرح منه (معامل الكثافة **AP**) ومعامل الكبريت الخام (**BP**)واخيرا يطرح تكاليف المسافة او الموقع الجغرافي (**C**) للمزيد ينظر : د.يحيى حمود حسن ، مصدر سابق ،١٨٥.

[٢١] نقلا عن ممثل شركة سومو العراقية ، في ندوة عقدت في كلية اقتصاديات الإعمال تحت عنوان " سياسة تسعير النفط والغاز والاستدامة المالية " يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٠/١٩ .

[٢٢] ينظر الموقع **http://iraqieconomists.net/ar/**

الأمر الثاني استبعاد الشركات الوطنية فطالما اعتمد العراق على شركاته الوطنية في عملية إنتاج النفط فنجد انه كان ينتج (٢،٩) م/ب/ي عام ١٩٨٨، و(٢،٦) مليون برميل في عام ٢٠٠٠، وما يقارب (٢،١٥٠) عام٢٠٠٦[٢٣].وبالتالي همشت الشركات الوطنية العراقية (شركة نفط الجنوب والشمال وشركة الخدمات النفطية وشركة الحفر العراقية وشركة المشاريع النفطية ..الخ

أذن كان هناك تسرع في توقيع العقود مع الشركات الأجنبية لذا تصاعدت دعوات برلمانية تطالب بفتح التحقيق مع كبار المسئولين عن إبرام تلك العقود .

٦. العراق سجين العقود النفطية إلى عام ٢٠٤٥ :

الجولتين الأولى والثانية من التراخيص مكنت الشركات الأجنبية السيطرة على نحو ٨٤ مليار برميل إي (٧٣ %) من إجمالي الاحتياطيات المؤكدة (جدول٣)، وبذلك العقود النفطية جعلت العراق سجين ولمدد زمنية طويلة (٢٥ سنة) ،التي تتشابه مع عقود المشاركة من حيث مددها الزمنية بين ٢٠ إلى ٤٠ سنة ، وهذا فيه عودة للهيمنة الاقتصادية الخارجية على النفط العراقي التي تم إنهائها بالتأميم عام(١٩٧٢)، فهناك اعتباران يؤخذ بهما في تحديد مدة العقد:

أ. تمكين الشركة من استرداد ما أنفقته من مصروفات .

ب. العمر الافتراضي للحقل النفطي .

وفي حالة العراق نجد قصر المدة التي يمكن أن تسترد الشركة الأجنبية ما أنفقته وهي سنة لان الشركات تريد استحقاقاتها تدفع لها بشكل سنوي وهنا تصبح مدة العقد عبارة عن سيطرة الشركة الأجنبية على الحقول النفطية العراقية لمدد طويلة من اجل تعظيم الأرباح فقطلأن تكاليفها تستردها سنويا وما تنفقه هو بمثابة دين على العراق .

[٢٣]للمزيد ينظر وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠٠٧، .

جدول (٣) الاحتياطي النفطي المعروض في الجولتين الأولى والثانية للتراخيص النفطية

الحقل	الاحتياطي / مليار برميل
الرميلة	١٧
غرب القرنة	٨.٧
كركوك	٨.٦
الزبير	٤
ميسان	٢.٥
باي حسن	٢.٣
مجموع الجولة الأولى	٤٣
غرب القرنة ٢	١٢.٩
مجنون	١٢.٦
شرق بغداد	٨.١
الحلفاوية	٤.١
الغراف	٠.٩
نجمة /نينوى	0.9
الكيارة	٠.٨
الكفل	٠.٢
غرب الكفل	٠.٢
مرجان /كربلاء	٠.٢
بدرة	٠.١
جمبور	0.1
كلابات /ديالى	٠.١
ناودومان /ديالى	٠.١
مجموع الجولة الثانية	41
مجموع الجولتين	84 مليار برميل

- Christopher M. Blanchard, , Iraq: Oil and Gas Legislation, Revenue Sharing, and U.S. Policy , CRS Report for Congress , November 3, 2009, P8.

ومن جانب أخر الأعمار الافتراضية لبعض الحقول النفطية لا تتحمل مدد طويلة من الاستتراف ، فكان الأجدر تحديد مدد من(٣ إلى٥)سنوات فقط قابلة للتجديد لان المدد الطويلة لتلك العقود قوضت حرية العراق في إعادة النظر في نظام استغلاله لحقوله النفطية .

وكذلك افتقاد العقود النفطية نص (مراجعة) يمكن من خلالها تعديل العقود وتكيفها على ضوء المتغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية .

٧. تقديم فواتير مستحقة الدفع بدون رقابة محاسبية على المصروفات :

للشركات الأجنبية (الشركات إلام والشركات الفرعية لها) إمكانية كبيرة في التلاعب بالمصروفات ورفع تكاليف الإنتاج وخفض الإرباحوتحويلها إلى الخارج تهربا من المحاسبة والضريبة بطريقة يصعب على الدول كشفها وحجم مصروفات تلك الشركات يؤثر حتما على العوائد النفطية [٢٤].

وأجور الخدمة للشركة النفطية = (الكلف النفطية + أجور الربحية + الكلف الإضافية التي تشمل كل مصروفات ورواتب العاملين والمدراء وعوائلهم وتنقلاتهم وسكنهم في دبي ونفقات انتقالهم يومياً ذهاباً واياباً الخ ..)[٢٥].

ومصروفات الشركات النفطية بعيده عن المسألة والتدقيق من قبل شركة محاسبة عالمية معروفة او هيئة النزاهة أو ديوان الرقابة المالية وهذا مثلبة في عقود الخدمة ، مما أدى إلى المبالغة بفاتورة المصروفات المقدمة للحكومة العراقية ،فالشركات حرة في الشراء او التعاقد لشراء أجهزة ومعدات حتى ٢٠ مليون دولار، دون الرجوع إلى اللجنة الفنية المشتركة مع وزارة النفط ، والشركات النفطية ستلجأ حتما إلى تجزئة مشترياتها ، دون هذا المبلغ وهذا واضح في أكثر من

[٢٤] للمزيد ينظر: د. عبد الرزاق المرتضى ، العلاقات النفطية في دول الدومن (الاوبيك) ،ط١، دار الكتب الوطنية ، طرابلس ،٢٠٠٨ ، ص٢٦٧ .

[٢٥] منظمة الشفافية العالمية ، مصدر سابق ،ص٣٧.

حالة مسجلة لدى اللجنة الفنية وبعلمها بغية تسهيل عملها دون رقيب أو حسيب، ونذكر أمثلة تبين تضخيم المصروفات لتلك الشركات[٢٦] :

- تنفيذ أنبوب تصريف نفط مجنون قياس ٣٢ عقدة وطول ٦٧ كم بقيمة ١٢٠ مليون دولار، لأعمال تنفيذ فقط، إذ أن الأنبوب من تجهيز (شركة نفط الجنوب)، علما أن الكلفة التقديرية، وحسب الأعمال المنفذة سابقا من قبل الفنيين العراقية، لا تتعدى ٥٩ مليون دولار، وهو أعلى حتى من تلك المقاولة التي تقوم بها شركة (لوك أويل الروسية)، لتجهيز وتنفيذ مد أنبوب ناقل للنفط بقطر ٤٨ عقدة وبطول ٨٠ كم تقريبا، إذ كان المبلغ ٩٣ مليون دولار .
- قيمة بعض التحويرات في محطة مجنون الرئيسة، وصلت إلى ١٢٠ مليون دولار، في حين أن هذا المبلغ يكفي لإنشاء ثلاث محطات متكاملة حسب العقود السابقة لشركة نفط الجنوب .
- عرضت شركة (لوك أويل الروسية) تجهيز ثلاث مولدات توربينية، سعة الواحدة ٤٣ ميكاواط، أي بمجموع ١٢٩ ميكاواط، بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار ،علما أنه وحسب الأسعار التي تقدمها الشركات المصنعة مثل SEMENS و GE تعد كأقصى سعر مليون دولار للميكاواط، أي ١٢٩ مليون دولار لتجهيز وتركيب المولدات . إلا أن مسئول GMC أحال المشروع إليهم بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، على الرغم من اعتراض اللجنة الفنية على ذلك.
- أحالت شركة BP تجهيز وتنفيذ أنابيب بمبلغ ٤٧٠ مليون دولار، علما أن مثل هذا العمل وبالمواصفات نفسها، نفذ سابقاً بأقل من نصف هذا المبلغ .

٨. الشركات النفطية اكبر الدائنين للعراق :

[٢٦] ماجد الصوري ، الفساد المالي والإداري الأسباب والمظاهر على الموقع http://iraqieconomists.net/ar/2014/02/11/

خضع العراق لأكبر أعادة جدولة للديون واسقط جزء كبير منها ، ألا انه بسبب العقود النفطية وعدم دفع الحكومة العراقية لمستحقات الشركات المالية سنويا أخذت تتراكم تلك المستحقات منذ عام(٢٠٠٨)[٢٧].

وتقوم الحكومة بتسديد (٥٠%) من مصروفات الشركة وبما ان الشركات الأجنبيةأنفقت ما يقارب (٤٣)مليار دولار خلال عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ ، لذا على الحكومة ان تدفع (٢١،٥)مليار دولار [٢٨].

وقال وزير النفط العراقي (عادل عبد المهدي) " أن العراق مدين لشركات النفط بنحو ٢٠ مليار دولار أمريكي، وهي مستحقات تشكل مبالغ كبيرة هائلة يجب دفعها مباشرة وفي حال لم نوفر المبالغ فهناك عقوبات ستحصل وتخفيض للإنتاج أو الذهاب إلى المديونية " [٢٩].

وبالفعل لوحت الحكومة لطرحسندات خزينة بقيمة(١٢)مليار دولار وهي دين بذمة الحكومة ويترتب عليها فوائد حسب أجال تلك السندات ،وقدر الخبير النفطي ووزير النفط العراقي السابق (عصام الجلبي) " ان العراق يدفع (٤١،٦ %) من نفطه لسداد ديون الشركات النفطية، وهذه هي النتيجة الحتمية لعودة شركات النفط الأجنبية وإحلالها محل الجهد الوطني فنصف نفطنا لسداد الديون" [٣٠].

---

[٢٧] كلف تطوير الحقول الكاملة ١٧ حقلا تقدر ب٢٠٠ مليار دولار وفق الكلف العالمية ودراسات الجدوى المعتمدة وقت توقيع العقود، نجد أن على الدولة تدفع تقريبا ٤ مليارات و٥٠٠ مليون دولار كل ثلاثة أشهر، وهكذا تكون كلف التطوير السنوية بحدود ١٨ مليار دولار واجبة الدفع سنويا للشركات وبين وزير النفط عادل عبد المهدي أن مستحقات السنة الماضية ٢٠١٤ تقدر بـ ٩ مليارات دولار، تضاف إليها المستحقات لهذه السنة والتي تقدر ب١٨ مليار يكون المجموع ٢٧ مليار دولار فقد تم دفع مبلغ ٣ مليارات دولار في هذه السنة ٢٠١٥ وهي جزء من مستحقات عام ٢٠١٤ ،وأما مستحقات العام ٢٠١٥ والتي تقدر بـ ١٨ مليار دولار، سوف تدفع خلال العام٢٠١٦ . للمزيد ينظر: حمزة الجواهري ، مديونية العراق للشركات الأجنبية على الرابط www. iraqieconomists.net/ar/2015/04/07

[٢٨] ينظر صحيفة العرب ، العدد ٩٨٥٣ في ٢٠١٥/٣/١١ . ص١١ .

[٢٩] نقلا عن هيفاء زنكنة ، وزير النفط العراقي : انا سياسي فاشل وافتخر على الرابط www.jadidpresse.com

[٣٠] المصدر السابق .

فالشركات ألان اكبر دائن للعراق ،وستستمر بالإنتاج من اجل تمكين الحكومة من تسديد ما بذمتها من مستحقات مالية فأرباحها مضمونة وما تنفقه من أموال تسترده من الحكومة العراقية سنويا .

سادساً / العراق والشركات النفطية : رؤية في الخيارات المتاحة

نحدد خيارين أمام الحكومة العراقية في تعاملها مع الشركات النفطية الأجنبية وهما :

١. خيار إلغاء العقود مع الشركات النفطية الأجنبية :

طالما عقود الخدمة النفطية تضر بالمصلحة الوطنية للعراق أسعار النفط في ظل انخفاض وتشكل نزح مالي صافي للشركات النفطية العالمية وأنها عقدت بعيدة عن إرادة الشعب والبرلمان لذا لابد من إلغاءها ".

إلا أننا نواجه كوابح لهذا الخيار تتمثل بالاتي :

أ- العقود التي أبرمت مع الشركات النفطية العالمية تضمنت شرط يسمى شرط الثبات التشريعي والذي بموجبه يحمد سلطة الدولة السيادية بخصوص إصدار أي تشريعات أو قوانين أو تعديل النافذ منها وقت أبرام العقود مع الشركات الأجنبية وتتعهد الدولة بمقتضاه بعدم إلغاء العقد أو تعديله بتشريع عام أو خاص أو أي أجراء أداري أو أي عمل قانوني ايا كان نوعه يصدر عن الدولة ،وهذا الشرط جاء في المادة (٥٢) من الباب الخامس الفصل الثاني من قانون النفط والغاز العراقي[٣١] .

ب- إلغاء العقود مع الشركات النفطية العالمية من شأنه أن يخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار الأجنبي في العراق فالدول تتسابق فيما بينها من اجل استقدام الشركات واستثماراتها الضخمة وان إلغاء العقود يضر بعامل الثقة الذي يعد أهم عامل في قرار الاستثمار .

[٣١] غسان عبيد محمد المعموري ، شرط الثبات التشريعي ودوره في التحكيم بعقود البترول ، مجلة رسالة القانون ، كلية الحقـــوق ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ ، ٢٠٠٩ ،ص١٧٢ .

ت- إلغاء العقود يترتب عليه دفع تعويضات كبيرة جدا إلى الشركات النفطية الأجنبية التي ستلجأ بدورها إلى التحكيم الدولي .

٢. خيار تعديل بعض بنود عقود الخدمة النفطية :

وجود سلبيات عدة بعقود الخدمة النفطية يقتضي الدخول بمفاوضات جدية مع تلك الشركات التي أصبحت عامل زعزعة وتعكير للوضع المالي العراق خاصة وان مستحقاتها بلغت ما يقارب من ٢١ مليار دولار وأصبحت تشكل الدائن الأكبر للعراق .

العوامل الداعمة لهذا الخيار تتمثل بالاتي :

أ- رفض حالة الارتهان والإذعان المذل للشركات النفطية الأجنبية، فمن غير المقبول فعلاً ان نكون رهن أرادة الشركات النفطية الأجنبية في إعطاءنا الإنتاج النفطي الذي نحن بحاجة إليه وبالتالي نحن أمام حالة من التبعية للشركات وما ستجود به علينا .

ب- العقود النفطية جاءت بعيدة عن قبة البرلمان باعتباره ممثل الشعب ،فقد تم توقيعها من قبل الحكومة (وزارة النفط) كخيار سياسي أجرائي من اجل زيادة الإنتاج النفطي والحصول على عوائد مالية من اجل تحسين وضع الميزانية العامة للدولة .

ت- تهاوي أسعار النفط عالمياً واستمرار العقود بدون تعديل يشكل تهديد للأمن الاقتصادي العراقي في جانبه النفطي والمالي لان موازنة العراق قائمة على الإيرادات النفطية (٩٢%)أما الإيرادات الضريبية لا تتجاوز (٣%) والقطاعات الأخرىتبلغ مساهمتها (٥%) [٣٢].

ث- تعاظم المستحقات المالية للشركات النفطية ، فالحكومة العراقية في ظل وضعها الحالي في ضائقة مالية كبيرة وتشهد تناقص بالاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي الذي لم

[٣٢] التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠١٠ــــ٢٠١١ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية ، بغداد ،٢٠١١ ،ص٢٤٤.

يتجاوز (٥٨)مليار دولار وفي نفس الوقت لديه متطلبات انفاقية كبيرة خاصة متطلبات محاربة (تنظيم داعش) .

ومما تقدم لابد من العمل على الأتي :

١. تأجيل كل العمليات التطويرية التي تم الاتفاق عليها مع الشركات الأجنبية من اجل كبح نفقات الشركات إلى حين التحسن بأسعار النفط عالميا وبالفعلأوعزت وزارة النفطإلى الشركات بخفض إنفاقها لعام ٢٠١٦ ،لان مع انخفاض أسعار النفط وعجز الموازنة لا يمكن أن نلبي مستحقات الشركات الاستثمارية وبالفعل خفضتشركة شل أنفاقها من ٢،٤ مليار إلى ١،٥ مليار وشركة BP خفضت الأنفاق من ٣،٥٠ مليار إلى ٢،٥ بداية عام ٢٠١٥ حتى وصل الى ١ مليار فقط في نهاية عام ٢٠١٥ أما شركة لوك أويل خفضت الإنفاق من ٢،٣ مليار دولار إلى ٢.١ مليار دولار أما شركة اكسون فلم تزيد إنفاقها عن ١،٨ مليار دولار[٣٣].

٢. تحسين شروط التعاقد وتعزيز القدرة التنافسية للخام العراقي ومحاولة أقناع الشركات الأجنبية بضرورة فصل النفط وتجنب خلط النفوط المستخرجة لان ذلك يؤثر على جودة النفط العراقي وبالتالي انخفاض سعره عن سعر الإشارة .

٣. الربط بين أسعار النفط عالميا واسترداد التكاليف والأجور المستحقة على أساس متدرج فلابد من إقناع الشركات الأجنبية بضرورة تحملها جزء من الخسارة الناتجة عن هبوط سعر النفط وأرباحها تتزايد بارتفاع سعر النفط ، وفي ذلك قال مسئول في وزارة النفط "علينا أن

[33] Ahmad Rasheed , Oil companies offer to cut 2015 spending in Iraq, http://uk.reuters.com/article/uk-iraq-oil-contracts-exclusive-idUKKBN0M821120150312see to: THE GULF NEWS ECONOMY, Iraq asks oil companies to cut spending by September 30
Citing lower oil prices and government revenue, September 15, 2015 http://gulfnews.com .

نعترف بأن العقود الحالية صيغت على عجل وتم النظر فيها بعيدا عن تأثير انهيار أسعار النفط المحتملة "[٣٤].

٤. إحالة جميع المصروفات لتلك الشركات إلى ديوان الرقابة المالية من اجل المصادقة على الكشوفات الخاصة بمشترياتها وأنفاقها قبل أن يتم أعطاء مستحقات تلك الشركات او التعاقد مع شركة محاسبة وتدقيق عالمية معروفة تتولى تلك المهمة من اجل ضغط التكاليف .

٥. إحالة العقود النفطية الجديدة وتعديل القائم منها إلى قبة البرلمان باعتباره ممثل عن الشعب والثروة النفطية هي ملك للشعب وليس لكمبرادوريةوزارة النفط .

٦. أعطاء دور اكبر لشركات النفط الوطنية لأنها من تولى أدارة الصناعة النفطية لعقود طويلة وعدم الركون إلى الشركات الأجنبية لأنها ستؤدي إلى استرخاء الجهود الوطنية في تطوير الصناعة النفطية .

٧. ألزام الشركة المقاولة من التقيد بما تم الاتفاق عليه بخصوص توفير الآمن والحماية بالاعتماد على الأجهزة الأمنية العراقية وعدم تكليف الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية لأنها تكلف مبالغ طائلة تتحملها الدولة العراقية .

٨. محاولة إنهاء عقود الشركات التي لا تعمل ضمن سياسة الوزارة الاتحادية وتخرق عمليات الحضر المفروضة تجاه التعاقد مع حكومة إقليم كردستان وخاصة شركة **Exxon** الأمريكية.

٩. تفعيل عمل لجان الإدارة المشتركة التي تشكلت بموجب المادة ١٣ من عقود الخدمة والارتقاء بواقع أعمالها الفنية والإدارية والقانونية وممارسة رقابتها على أعمال الشركات المتعاقدة .

١٠. إلغاء الصلاحية الممنوحة للشركة الأجنبية بإحالة المناقصات التي تقل عن ٢٠ مليون دولار لأنها ستلجأ حتما إلى تجزئة تلك المناقصات إلى أجزاء تكون من صلاحيتها .

---

[34]**Oil companies offer to cut 2015 spending in Iraq , www.reuters.com/article/2015/03/12/us-iraq-oil-contracts-idUSKBN0M820X20150312**

١١. وضع نظام محدد وموصوف للأجور والرواتب لدى الشركات الأجنبية للحد من المبالغة والتضخيم في حجمها والتي تصل إلى ٦٠ ألف دولار بالمعدل كراتب للموظف أي ما يعادل أكثر من (٦٠ مليون دينار عراقي).

١٢. اللجوء إلى عقود المقايضة(النفط مقابل الخدمات والبنى التحتية والمشاريع العمرانية وبناء المصافي) في حالة طرح جولات جديدة من التراخيص النفطية .